# المقدمة

الحمد لله الولي المنعم، والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه وسلم.

أما بعد.. فإن عصر الخلافة الراشدة امتداد لعصر السيرة النبوية، حيث تؤثر القيم الإسلامية على الناس في نشاطهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتنعكس على الحكم في علاقته بالأمة من ناحية وبالقوى الخارجية من ناحية أخرى، وتؤثر في اختيار الحاكم وقيم التعامل معه من حيث الطاعة المشروطة بإنفاذ أحكام الشريعة، والحفاظ على وحدة الأمة، والشورى، والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والاجتهاد الفردي والجماعي لاستنباط الأحكام من الكتاب والسنة؛ فيما يتعلق بالوقائع الجديدة المتنوعة، وخاصة بعد الانسياح في الهلال الخصيب وبلاد إيران ومصر، حيث التماس مع حضارات قديمة ونظم اجتماعية واقتصادية عريقة. فلولا الاجتهاد لما أمكن إنزال الأحكام الشرعية على الوقائع القائمة. ولولا الانفتاح العقلي والروح الملهمة لما تمكن الفاتحون من التعامل مع المجتمعات الجديدة، وإكسابها الطابع الإسلامي، مع الاحتفاظ بتقدمها في المدنية والعمران.

إن المألوف في التأريخ هو ذوبان الأمم البدوية في الحضارات القوية، حتى لو اكتسحها البدو عسكريّاً، إذ سرعان ما تنحل عصبتهم، وتذوب روح المقاومة فيهم، ويتطبعون بطابع الحياة الجديدة، ولكن ما حدث في التقاء الفاتحين المسلمين مع الأمم الأخرى هو تلاقح وتبادل عميقان، وكان للإسلام بقيمه الروحية والثقافية المتفتحة الأثر الكبير في أحداثهما، وقد مكنت العقيدة الإسلامية والقيم الثقافية المنبثقة عنها المسلمين من الحفاظ على شخصيتهم وقيمهم ولغتهم وأدبهم وطابع حياتهم، وتحويل المجتمعات الجديدة التي حكموها وإكسابها الصبغة الإسلامية واللسان العربي، الذى صار اللغة الأدبية

العامة، فضلاً عن كونها لغة الدولة والسياسة والإدارة، بحيث طغت بعد برهة وجيزة على اللغات واللهجات المحلية.

وينظر المسلمون إلى عصر الخلافة الراشدة بوصفه أميز العصور في تأريخهم بعد عصر النبوة، حيث تولى الحكم كبار الصحابة المقربين من النبي ﷺ، ممن شهد لهم بالسابقة والفضل والبشارة بدخول الجنة، تعاونهم أعداد من الصحابة الذين نزل القرآن بتعديلهم، وهم الذين مثلوا النخبة القيادة في الفكر و السياسة والإدارة والاقتصاد والفتوح، كما أنهم نقلوا القرآن والسنة إلى الأجيال اللاحقة، لذلك كان لا بد من تمحيص الأخبار المتعلقة بهم خاصة.

ولا شك أن أساليب الحكم والإدارة والتوجيه التي اتبعوها وضَّحت جوانب النظام الإسلامي، وصارت مثالاً يتطلع له المؤمنون في كل الأجيال المتعاقبة، وهم يقيسون أحوال زمانهم به، ويصفونه لبيان الانحراف والظلم وانهيار القيم الخلقية والاجتماعية والسياسية، ويدعون إلى العودة إلى «المثال» الذي تحقق في الخلافة الراشدة.

وكان الحكم في العهد النبوي تخالطه النبوة، لكنه لم يعد كذلك في الخلافة الراشدة، فلم يكن توليهم السلطة بأمر من الله أو بوصية من نبيه، بل تم اختيارهم وبيعتهم من قبل المسلمين، بما في ذلك خلافة عمر رضي الله عنه الذي رشحه أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد مشورة الكبار من الصحابة، فلم تكن الخلافة لتنعقد له لولا بيعة الناس له في المدينة، ثم أخذ البيعة له من قبل الولاة على أرجاء الدولة الإسلامية..

وقد طبق الخلفاء الأربعة التعاليم الإسلامية في الحكم، فاهتموا بالشورى الفردية والجماعية، لكنهم لم يؤسسوا مجلساً دائماً لها، بل كانت في الغالب تنحصر

في المقدمين من الصحابة من ذوي السابقة والخبرة، وكان الجمهور يعترف لهم بهذه المكانة. لكن البيعة للخليفة لم تقتصر عليهم، بل تمتد إلى الجمهور الذي يبايع البيعة العامة في المسجد بعد البيعة الخاصة، التي يعقدها كبار الصحابة للخليفة.

إن أهم المظاهر التي برزت في عصر الخلافة الراشدة تتمثل في تنظيم الإدارة والجيش والعطاء وتنظيم المناطق المفتوحة، وخاصة في خلافة عمر رضي الله عنه. أما أهم الأحداث التي شهدها ذلك العصر فتتمثل في القضاء على حركات الانشقاق وإعادة توحيد الدولة الإسلامية في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مما مهد للحدث البارز الثاني المتمثل في حركة الفتوح الإسلامية، التي شغلت العصر، وامتازت بالانسياح السريع في الهلال الخصيب وإيران ومصر، حيث تغلب الفاتحون على الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية، وهما أعظم القوى في الأرض في ذلك الزمان، وكانت الغلبة الحضارية المتمثلة في سيادة الإسلام واللغة العربية تزيد على أهمية الانتصار العسكرى السريع، لأنها مكنت للإسلام ولغته العربية في الأرض المفتوحة حتى الوقت الحاضر، خلافاً للفتوحات الأخرى التي قادها هانيبال والإسكندر وهولاكو قديماً، والتي قامت بها بريطانيا وأسبانيا والبرتغال وهولندا في العصر الحديث، فبرغم الانتصار العسكري لهذه القوى إلا أنها لم تتمكن من صهر المناطق المفتوحة في بوتقتها الحضارية وإن تركت فيها آثاراً متباينة العمق.

ويعود الأثر العميق الذي أحدثته الفتوح الإسلامية إلى تحول السكان إلى الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقاً، تمتد تعاليمه إلى جوانب الحياة المختلفة، وتؤثر في البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.. وكان لقيم التسامح والعدل والمساواة أثر كبير في اجتذاب سكان المناطق المفتوحة وتوحدهم مع الفاتحين.

وقد كان الحدث الداخلي المهم يتمثل في أحداث الفتنة التي أودت بحياة الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وطغت نتائجها على أحداث خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي واجه المعارضة المتنوعة في الجمل والنهروان وصفين، واستشهد قبل أن تستقر الدولة الإسلامية على حال.

ولاشك أن التجربة السياسية التي لم يمض عليها سوى أربعة عقود تمكنت من الصمود أمام العواصف العاتية، وخرجت منها مثقلة بتجاربها وخبراتها متطلعة إلى الاستقرار والامتداد والتفاعل مع التطورات الجديدة في العصر الأموي.

وقد التزمتُ بتطبيق مناهج المحدِّثين في نقد الروايات التأريخية إذا تعلقت بالعقيدة والشريعة، أما الأخبار التي تتناول الفتوحات، وتعيين الولاة والقضاة والموظفين فإنها لا تقتضي إعمال المنهج النقدي الحديثي فيها، بل يكفي اتفاق الإخباريين واختلافهم عليها وسلامتها من التناقض والشذوذ، وسلامة القصد عند الرواة لئلا يميلوا بالأخبار نحو خدمة اتجاهاتهم العقدية والسياسة، وهكذا تعامل علماء السلف مع هذه الأخبار، ولو اشترطوا فيها ما اشترطوه في الأحاديث النبوية لما صفا لهم منها إلا القليل، وبذلك يبقى التأريخ علماً مستقلاً له أدواته الخاصة ومناهجه النقدية المتميزة.

**واللهُ من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.**

**المؤلف**

المدينة المنورة
١٧ ذوالحجة ١٤١٤هـ

# تحليل المصادر

## ١ - كتب التأريخ:

### محمد بن إسحاق:

وكتابه (المبتدأ والمبعث والمغازي) أجود ما كتب في السيرة النبوية، وعقد آخره فصولاً تتعلق بالسقيفة وخلافة أبي بكر والردة، وجملة من أخبار عصر الخلافة الراشدة. وقد سرد ابن إسحاق في كتابه الآخر (تأريخ الخلفاء) روايات مفصلة عن ذلك العصر، لكن كتابه مفقود، ونجد مقتطفات منه في (تأريخ الطبري) وغيره.

### خليفة بن خياط[1]:

يُعدُّ تأريخ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) أقدم تأريخ حولي وصل إلينا، حيث فقدت كتب الحوليات التي ألفت قبله، وتظهر أهميته في دقة معلوماته، وحسن انتقاء رواياته، وانتماء مؤلفه إلى مدرسة المحدِّثين، حيث يهتم بذكر الأسانيد، وقد أعطى اهتماماً خاصّاً لجداول الولاة والقضاة، كما اهتم بأحداث الفتنة في خلافة عثمان حيث أثرت رواياته على رؤية أهل السنة والجماعة لتلك الأحداث لما يتمتع به خليفة من توثيق، ولكثرة إيراده لمرويات أهل الحديث، مما جعله مصدراً تطمئن إليه نفوس الباحثين في تأريخ صدر الإسلام، حيث تؤثر الأهواء المتنوعة في توجيه الروايات وانتقائها.

### محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ):

إن كتاب الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد يترجم لرواة الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى طبقة شيوخ المؤلف، ويطيل ذكر أخبارهم

(١) راجع أكرم العمري: مقدمته لتأريخ خليفة بن خياط ٣.

ومكانتهم وصفاتهم الخَلقية والخُلُقية وملابسهم وعاداتهم، ومنهم خلفاء وأمراء وقادة، فيقدم معلومات غنية عن التأريخ السياسي والحضاري والثقافي، وطوَّل التراجم في الصحابة والتابعين أكثر من المتأخرين.

وتزداد أهمية الكتاب لكون ابن سعد حظي بتوثيق المحدِّثين، لكنهم عابوا عليه أخذه عن الضعفاء: كهشام بن الكلبي، ومحمد بن عمر الواقدي. وقد صنف الواقدي كتاباً في الطبقات نقل عنه ابن سعد ما لا يقل عن ربع كتابه[١]. ولكن من الإجحاف لابن سعد أن نقتنع بقول ابن النديم عنه: إنه صنف كتبه من تصنيفات الواقدي[٢]، لأن ابن سعد استقى من مصادر أخرى كثيرة، حتى بلغ عدد شيوخه في الطبقات الكبرى أكثر من ستين شيخاً، معظمهم من المحدِّثين، ويزيد ما نقله عن أبي نعيم الفضل بن دكين وعفان بن مسلم وعبيد الله بن موسى العبسي ومعن بن عيسى الأشجعي، مجتمعين على ما نقله عن الواقدي، فكيف وقد نقل عن غيرهم أيضاً !!. وبذلك يتضح ما فى اتهام ابن النديم له من مجازفة وبعد عن الحق[٣].

لقد أورد ابن سعد ١٦٨ رواية عن خلافة الصديق رضي الله عنه، منها ٣٦ رواية فقط من طريق الواقدي، أى أقل من ربعها، ويقدم معلومات مفصلة ينفرد بكثير منها[٤]. وغالب رجال أسانيده معروفون، لهم تراجم في الكتب ماعدا شيوخ شيخه الواقدي[٥]. ويلاحظ أنه في أحداث الفتنة زمن عثمان رضي الله عنه لم يرو عن سيف بن عمر إطلاقاً[٦].

(١) أكرم العمري: بحوث في تأريخ السنة المشرفة ص٨٠.
(٢) ابن النديم: الفهرست ص١٥١.
(٣) أكرم العمري: بحوث في تأريخ السنة المشرفة ص٨٠.
(٤) عبدالعزيز بن سليمان المقبل: خلافة أبي بكر الصديق ص١٧ (رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية مكتوبة بالآلة).
(٥) محمد عبدالله الغبان: فتنة مقتل عثمان بن عفان ١: ١٦ (رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية مكتوبة بالآلة الطابعة).
(٦) المصدر نفسه ١: ١٦.

**البلاذري:**

أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ - ٨٩٢م)، نشأ في بغداد من عائلة مارس بعض رجالها صنعة الكتابة، وورث البلاذري عنهم هذه الصناعة، ورحل في الأمصار الإسلامية لطلب العلم، وصار أحد النقلة عن اللسان الفارسي، وقد ترجم كتاب (عهد أردشير، ونظمه شعراً)[١].

ويعد البلاذري أبرز المؤرخين المسلمين بعد الطبري، من حيث سعة المعلومات التي دونها، والأحقاب التأريخية التي غطاها، لكن كتابه (أنساب الأشراف) أحسن انتقاء للروايات، وأنقى أسانيد، وأكثر اتفاقاً مع روايات أهل الثقة والصدق من تأريخ الطبري.

وأنساب الأشراف يتناول التأريخ الإسلامي في إطار الأنساب «ابتداء بالأسر والعشائر والقبائل القرشية، وانتهاء بغيرها من القبائل العربية» [٢].

وباستقراء مشايخ البلاذري نجد أغلبهم توفي قبل وفاة البلاذري بأكثر من عشرين عاماً تقريباً، مما يدل على أنه صنف كتابه قديماً قبل مرضه، وبمقارنة رواياته بروايات غيره كابن سعد وخليفة نجدها متفقة مع الروايات الحسنة والصحيحة التي أوردتها كتب السنة والتأريخ، لذلك فإذا حدث في رواياته ضعف أو شذوذ، فهو من قبل الرواة الذين نقل عنهم، لا منه هو[٣].

وقد استقى رواياته في أحداث الفتن من ثقات المحدِّثين من شيوخ البخاري ومسلم في الصحيحين، مثل عفان بن مسلم، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وعلي

(١) شاكر مصطفى: التأريخ العربي والمؤرخون ١: ٢٤٣، ومحمد صامل السلمي: منهج كتابة التأريخ الإسلامي ص٣٨٨ - ٣٨٩.
(٢) إحسان صدقي العمد: مقدمته للقسم الخاص بأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب من أنساب الأشراف للبلاذري ص١٠. الكويت.
(٣) عبدالحميد علي ناصر محمد: خلافة علي بن أبي طالب ص ١٣.

ابـن المديني، وعمرو بن محمـد الناقد، وأبي بكر بـن أبي شـيبة، وأبي خيثمة[١]. كما أفاد من مؤلفات شـيوخه البغدادين مثل القاسـم بن سـلام، وعلي بن محمد المدائنـي، ومحمد بن سـعد، وابن الأعرابي، وعلي بن عبـدالله المديني، ومصعب الزبيري، ومحمد بن حبيب البغدادي، وعمر بن شبَّة[٢].

وقـدم البـلاذري كتابـاً آخـر للمكتبـة التأريخية وصـل إلينا، وهـو (فتوح البلـدان)، تنـاول فيه قصة فتح كل مصر على حدة، وذكر معلومات مهمة تخص الحياة الاقتصادية والإدارية والثقافية، مما يغني دراسـة معاملة الفاتحين لسـكان المناطق المفتوحة. وتتجلّى أهميته لاعتماده على مصادر محلية في كل مصر[٣].

**ابن عبدالحكم:**

أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم المصري (١٨٧-٢٥٧هـ)، وهـو ينتمي إلى أسرة علمية، فأبـوه فقيه مالكي كبير، له مؤلفات فقهية، وكتاب (سيرة عمر بن عبدالعزيز)، وأخوته الثلاثة فقهاء محدِّثون.

ألَّف ابن عبدالحكم كتباً أشـهرها (فتوح مصر وأفريقية)، وقد تناول أخبار الفتـح الإسـلامي لمـصر في خلافة عمـر رضي الله عنه، وتحدث عـن خطط الفسـطاط، والخـراج ومقـداره وكيفية جبايتـه، وحفر خليج أمير المؤمنـين، وإدارة مصر في ولايـة عمرو بـن العاص، ثم ولاية عبـدالله بن أبي السرح، وجهـود الواليين في الفتـح. ويعتمـد عادة على رواية أساسـية، ثم يبين مـا في الروايات الأخرى من زيادات أو مخالفات. وأحياناً يجمع الأسانيد، وغالب أسانيده مستقيمة ورجالها معروفون، ولم يكثر من الرواية عن الإخباريين المعروفين[٤].

(١) عبدالحميد علي ناصر محمد: خلافة علي بن أبي طالب ص ١٤.
(٢) إحسان صدقي العمد: مقدمته ص١٠.
(٣) شاكر مصطفى: التأريخ العربي والمؤرخون ١: ٢٤٣.
(٤) محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التأريخ الإسلامي ص٣٨٣-٣٨٧.

**الأزدي:**

أبو إسماعيل محمد بن عبدالله الأزدي البصري، (عاش في القرن الثاني الهجري)، ألَّف كتاب (فتوح الشام)، وهو أقدم ما وصل إلينا في موضوعه، حيث فقد كتابا محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ) وأبي مخنف لوط بن يحيى[١].

ويقدم الكتاب تفاصيل عن فتوح الشام، تبدأ بوصف مشاورة الصديق رضي الله عنه لكبار الصحابة في عزمه على فتح الشام، ويسجل آراء عدد منهم، ثم يعرض لاستنفار الناس وقدومهم إلى المدينة وخاصة أهل اليمن، ويصف الحملات المتعاقبة ووصايا الصديق لقادتها وردودهم عليه، ثم يعرض للمعارك دون ترتيبها على السنين، مكتفياً بتسجيل التواريخ في ثنايا الروايات. وقد حفظ عدداً كبيراً من الرسائل المتبادلة بين الصديق وقادته والفاروق وقادته، مما لم يرد في المصادر التأريخية الأخرى، وأحياناً يرد ولكن من طريق أخرى أو مقتضباً[٢].

وقد أورد الأزدي ٩٣ إسناداً، وهي تكشف عن بعض مصادره، ومعظمها رواة من قبيلة الأزد، التي ينتمي إليها، وقد أشاد بمواقفها في الفتح[٣].

**ابن شبَّة:**

عمر بن شبَّة النميري (ت٢٦٧هـ)، «كان ثقة عالماً بالسير وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة»[٤].

وقد وصل إلينا كتابه (تأريخ المدينة)، ويقدم معلومات غزيرة عن عصر الخلافة الراشدة، وخطط المدينة المنورة – عاصمة الخلافة – وهو ينتقي الروايات، فترتفع نسبة الروايات الصحيحة والحسنة عما في المصادر الأخرى، وينفرد بعدد كبير من الروايات، ولم تفد الدراسات الحديثة منه لتأخر نشره.

(١) ابن النديم: الفهرست ٩٣، وابن حجر: الإصابة ٤: ٤.
(٢) أكرم العمري: دراسات تأريخية ٦٩ - ٧٩.
(٣) المصدر السابق ٦٩ - ٧٩.
(٤) الخطيب: تأريخ بغداد ١١: ٢٠٨.

وإذا كان ابـن شـبَّة في تأريـخ المدينة قد فصـل أخبار الخلفاء الراشـدين في المدينـة، فإنـه قد تابع أخبارهـم في كتابه الآخـر (تأريخ البـصرة)، وهو مفقود، لكن الحافظ ابن حجر في (فتح الباري شرح صحيح البخاري) أورد قطعة منه، تتنـاول وقعة الجمل[١]، ولكـن ابن حجر انتقى الروايات الصحيحة والحسـنة، وأهمل الروايات الأخرى.

**اليعقوبي:**

أحمـد بـن أبي يعقوب إسـحاق (ت ٢٨٤ هـ)، مؤرخ شـيعي إمامي، عمل في كتابـة الدواوين في الدولة العباسـية، وهو رحالة جغـرافي، أفاد من الدواوين الرسـمية و الملاحظـة المبـاشرة في رحلاتـه في تأليف كتـاب (التأريـخ) وكتاب (البلـدان)، وبـدأ تأريخه ببـدء الخليقة، ثـم أخبار الأنبيـاء وتواريـخ الأمم قبل الإسـلام، وذلـك في القسـم الأول من كتابـه. أما القسـم الثاني فتناول السـيرة وعـصر الخلافة الراشـدة والدولة الأموية والعباسـية حتى سـنة ٢٥٩ هـ، وقد سـمى مصـادره في هذا القسـم وهم أحـد عشر إخباريـاً، ومنجـمان أخذ عنهما الطوالع والنجوم[٢]. ويتسـم بالاقتضاب من ناحية[٣]، وبالانحياز العقدي من ناحيـة أخـرى. ويحتاج إلى دراسـة نقدية تعيـد الروايـات إلى مصادرها الأولية، وتنظر في أسانيدها ومتونها ومدى سلامتها من العلل، وما وافق روايات الثقات والصدوقين من أهل الأخبار أو خالفها.

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ١٣: ٥٤ - ٥٦.

(٢) شـاكر مصطفـى: التأريـخ العربي والمؤرخـون ١: ٢٤٩ - ٢٥٣، ومحمد بن صامل السـلمي: منهج كتابة التأريخ الإسلامي ٤٢٦ - ٤٣٢.

(٣) يتناول تأريخه المطبوع عصر الراشدين في ٩٢ صفحة من ص ١٢٣ إلى ص ٢١٥.

**ابن قتيبة الدينوري:**

عبـدالله بن مسـلم (٢١٣ - ٢٧٠ هـ)، وهو عالم كبـير في القرآن والحديث واللغة وثقه النقاد[١]. وله عناية بالأخبار، حيث صنف كتاب (المعارف) و(عيون الأخبـار). فأمـا كتـاب المعـارف «فلعل ابـن قتيبة وضعه لسـد حاجـة الكتاب والنـاس إلى تأريـخ موجز يحوي المعلومات الأساسـية، أو لعله وضعه مشروعاً لكتابة تأريخ عالمي، ببدء الخليقة وينتهي في عهد المعتصم، شاملاً تأريخ الأنبياء وأنسـاب العـرب والسـيرة والصحابة والتابعـين، والخلفاء، وأصحـاب الرأي والنسـب والأخبار والحديث والشـعر، والولاة، وصناعات الأشراف، وأخبار الملـوك العرب و العجـم.. ومصادره تعتمد عـلى الكتب والروايات الشـفهية، فهـو ينقـل عن ابن إسـحاق والواقـدي والكلبـي»[٢]. أما عيـون الأخبار «فهو يتناول التأريخ الحضاري لا ظل للسياسة والأحداث والزمن المتسلسل فيه»[٣]. وينسب له خطأ كتاب (الإمامة والسياسة).

**الطبري:**

محمد بن جرير (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، إمام في التفسير والفقه والتأريخ، اشتهر بكتابيه في التفسير والتأريخ، وكلاهما موسوعة كبيرة في فنه، ويهمنا معرفة أهمية تأريخه في دراسـة عصر الخلافة الراشـدة، فهو أوسع المصادر في ذكر أخبار ذلك العصر، فقد اعتمد على كتب الإخباريين، الذين صنفوا كتباً في الأحداث المتنوعة التي شهدها عصر الخلافة الراشدة. فقد اعتمد في الردة على كتاب (الردة) لسيف

(١) منهـم الخطيـب البغـدادي وابن تيميـة والذهبي (تأريـخ بغـداد ١٠: ١٧٠ - ١٧١، وتذكرة الحفاظ ٢: ٦٣٣، وسير أعلام النبلاء١٣: ٢٩٦ - ٣٠٢).

(٢) شـاكر مصطفى: التأريـخ العربي والمؤرخون ١: ٢٤٠، والدوري: نشـأة علم التأريخ عند العرب ١٣٦.

(٣) شاكر مصطفى: التأريخ العربي والمؤرخون ١: ٢٤٠.

ابن عمر التميمي (ت ١٧٠ هـ)، الذي عرف بميوله القبلية (تميم) والعرقية، ولم يحظ بتوثيق أحد من المحدِّثين، فهو متروك الرواية عندهم، ولكنه احتفظ بتقدير المؤرخين لقدرته على رسم صور الأحداث ببراعة واتساق، ولتقديمه تفصيلات واسعة ينفرد بها أحياناً كثيرة. واعتمد في الفتوح على كتاب (الفتوح) لسيف ابن عمر التميمي أيضاً، إلى جانب كتابين في فتوح الشام والعراق لأبي مخنف لوط بن يحيى (ت ١٥٧ هـ) - وهو كوفي ميوله الشيعية قوية - بالإضافة إلى كتب علي بن محمد المدائني وسيف بن عمر وعمر بن شبَّة، وأما في فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه فاعتمد على كتب الواقدي، وأكملها برواية سيف بن عمر، وعمر بن شبَّة، وابن إسحاق [١]. وأما موقعة الجمل وصفين فاعتمد فيهما على كتب علي ابن محمد المدائني (ت ٢٢٥ هـ) الذي عرف بشيخ الإخباريين، وألف كتباً كثيرة في موضوعات عصر الراشدين وغيرها. ورو اياته معتدلة وأقرب إلى الاستقامة - على الأغلب - ، وكذلك اعتمد على كتاب (صفين) لأبي مخنف لوط بن يحيى، وبدرجة يسيرة على كتاب (صفين) لنصر بن مزاحم (ت ٢١٢ هـ)، وهو كوفي شيعي الميول، انتقده علماء الحديث بشدة، إما بسبب معتقده، أو بسبب ضعف ضبطه، أو للسببين معاً[٢]. واعتمد في قوائم أمراء الحج وولاة الأقاليم وأخبار المرابطين والغزاة على أبي معشر السندي والواقدي[٣]. وأفاد من كتاب (تأريخ الخلفاء) لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١ هـ)، وتأريخ بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ)، والتأريخ على السنين للهيثم بن عدي (ت ٢٠٦ هـ) وكتب محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، وابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، صاحب الطبقات الكبرى في أخبار عصر الخلافة الراشدة.

(١) السلمي: منهج كتابة التأريخ الإسلامي ٤٤٤.
(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال ٤: ٢٥٣ - ٢٥٤.
(٣) السلمي: منهج كتابة التأريخ الإسلامي ٤٤٥.

ولم يصرح الطبري بأسماء الكتب التي ينقل عنها، مكتفياً بذكر أسماء المؤلفين لها، ولكن يعرف ذلك من خلال تراجمهم وطبيعة محتويات رواياتهم. ويذكر الطبري روايات تأريخه بالأسانيد، وبرغم أنه ينتقيها من كتب الإخباريين لكنه لم يحاول استخلاص الروايات الموثقة، بل ترك للقارىء حرية النقد والترجيح، مكتفياً بالعزو إلى مصادره التي فقد معظمها، وبذلك حفظ لنا مادة تأريخية واسعة، تحتاج دراستها إلى موازين نقدية واضحة قبل اعتمادها في التحليل والتعليل، لأنها تمثل مدارس فكرية وسياسية متنوعة، فلا غرابة إذا تضاربت آراؤها ورواياتها في الأحداث. وقد أطال في تراجم الخلفاء الراشدين وبسط أحداث الردة والفتوح والفتن، مما جعله أوسع المصادر لعصر الخلافة الراشدة، وخاصة في جوانب الحياة السياسية والنشاط العسكري.

**المسعودي:**

علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ)، ولد ونشأ ببغداد، ثم رحل منذ صباه لجمع المعلومات التأريخية والجغرافية، فتنقل في أرجاء العالم الإسلامي وخارجه، وألف كتبه العديدة التي تكشف عن تنوع ثقافته وسعة اطلاعه، وقد تناول عصر الخلافة الراشدة في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر) في ١٥٦ صفحة من (ص ٣٢٥ - ٤٨١)، ويرى الحافظ الذهبي أنه كان معتزليّاً[١]، ويرى الحافظ ابن حجر أن «كتبه طافحة بأنه كان شيعيّاً معتزليّاً»[٢]. وخلص أحد دارسيه إلى أنه «ذو ميول شيعية قوية»، وساق أدلة قوية تؤكد رأيه[٣].

ولم يذكر المسعودي أسانيد الروايات ولا أسماء المصنفات التي ينقل عنها كل خبر، مكتفياً بقائمة الكتب التأريخية التي ساقها في مقدمة كتابه، ويبرز بينها

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥: ٥٦٩.
(٢) ابن حجر: لسان الميزان ٤: ٢٢٥.
(٣) سليمان بن عبدالله السويكت: منهج المسعودي في كتابة التأريخ ٧٤.

مما يعرض لتأريخ عصر الراشـدين كتب أبي مخنف لوط بن يحيى (ت ١٥٧ هـ) والهيثم بن عدي الطائي (ت ٢٠٧ هـ)، ومحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، وأبـى الحسـن علي بن محمـد المدائنـي (ت ٢٢٥ هـ)، وأحمد بن يحيـى البلاذري (ت ٢٧٩ هـ) ٠ ويلاحظ أحد دارسيه أنه يفضّل عليّاً على سائر الصحابة، وأنه يوحـي بأن له الأفضلية في تولي الخلافة، ويصف مخالفيه من الصحابة بالعثمانية، ويتهمهم بالطمع، ويظهر إنجازاً واضحاً في أحداث صفين. وبتعبير دارس آخر للمسعودي «كان يحاول تقديم رأي شيعي في التأريخ الإسلامي المبكر»[١].

**ابن أعثم الكوفي:**

أبو محمد أحمد بن أعثم الأزدي توفي بعد سنة (٣٢٠ هـ)، وهو مؤرخ شيعي، وكتابـه من أوسـع مـا كتب في الفتوح، كما فصـل أخبار حركة الـردة، وقد اعتمد مصادر مفقودة، وترقى أسانيده – التي حفظتها نسخة خدا بخش – إلى عروة بن الزبير (ت ٩٣ هـ)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ)، ويزيد بن رومان الأسدي (ت ١٣٠ هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت ١٥١ هـ)، ومحمد بن عمر الواقـدي (ت ٢٠٧ هـ)، ويبـدو أنه يجعل رواية الواقدي هي الأسـاس في أخبار الـردة، ثم يضيف إليها من مصادر أخرى، وخاصة في المواعظ والأشـعار[٢]. كما أفـاد من روايـات أبى مخنف لـوط بن يحيى، وهشـام بن الكلبي، وعـلي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥هـ).

وتبدو عناية ابن أعثم بالشـعر من كثرة إيراده في كتابه، وقد ساعد على هذا المنحى أن ابن أعثم كان شـاعراً، وكذلك عني بسرد الخطب والرسائل المتبادلة، حيث ينفرد بمادة أدبية واسعة.

---

(١) السويكت: منهج المسعودي ٣٥٨ - ٣٦٢.

(٢) عبدالعزيز البيتي: ابن أعثم الكوفي، منهجه وموارده عن خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ص ١٣٩.

وقد ساعد منهجه في حذف الأسانيد، وسوق الأراجيز والخطب على لسان الأبطال مباشرة على رسم الصور الملحمية الكاملة، واعتماد الأسلوب القصصي المتسلسل.

**ابن حبيش:**

أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد الأنصاري (٥٠٤ - ٥٨٤ هـ)، ولد بالمرية، وقرأ القرآن، وتعلم الفقه والأدب والعربية، وفي سنة ٥٣٠ هـ انتقل إلى قرطبة، حيث أفاد من علمائها، وعاد سنة ٥٣٤ هـ إلى المرية ومكث فيها حتى أسره الروم في استيلائهم عليها ثم أطلقوه، فخرج منها عام ٥٤٢ هـ) إلى مرسية، ثم منها إلى جزيرة شقر متوليا قضاءها حتى سنة ٥٥٤ هـ، ثم وكل إليه الخطبة بجامع مرسية، ثم تولى سنة ٥٧٥ هـ قضاء مرسية لأبي يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن (٥٥٨ - ٥٨٠ هـ)، وفي هذه السنة شرع بتأليف كتابه (الغزوات الضامنة الكافلة والفتوح الجامعة الحافلة الكائنة في أيام الخلفاء الأئمة الأول الثلاثة أبي بكر الصديق وأبي حفص الفاروق وأبي عمرو ذي النورين)، وهو في السبعين من عمره، وقد توفي وهو على قضاء مرسية عام ٥٨٤هـ.

وقد وصف ابن حبيش بالنزاهة والإنصاف، وضيق الخلق وصرامة الأحكام، ولم يكن التأريخ بين العلوم التي درسها، وهي القراءات والحديث واللغة والغريب، ولم يؤلف (الغزوات) إلا بناء على أمر يوسف بن عبدالمؤمن أمير الموحدين الذي عينه قاضياً برغم مالكيته التي حاربها الموحدون! ولعل كبر سنه وضعف عزمه وتعيينه قاضياً عوامل تكمن خلف ثنائه على الموحدين، حيث وصف ابن تومرت بالإمام المعصوم والمهدي المعلوم! ولكن تأخره في تصنيف كتابه المغازي لا يعني عدم اهتمامه بفن التأريخ، فقد نسخ عدداً من تواريخ

الأندلسيين، ابن حيان والخشني وعياض، ورواها وعلق عليها[١]. وقد انفرد ابن قاضي شهبة بالتصريح ببراعة ابن حبيش بالتأريخ، فلعله يقصد علم رجال الحديث، حتى يتفق كلامه مع آراء أهل العلم الآخرين[٢]. وتظهر أهمية كتاب (الغزوات الضامنة) في اقتباسه من مصادر مفقودة في الردة والفتوح، أهمها كتاب الردة للواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، وكتاب يعقوب بن محمد الزهري (ت ٢١٣ هـ)، وفتوح الشام لسعيد ابن الفضل (توفي أواخر القرن الثاني الهجري) والردة والفتوح لسيف بن عمر التميمي (ت ١٧٠ هـ)، وكذلك تبدو إضافاته في نطاق الوثائق والمكاتبات والرسائل، وفي نطاق الشعر الذي انفرد ببعضه، فهو مصدر بديل عن المصادر الأصلية المفقودة في الردة والفتوح، لكنه ينزل إلى مستوى المصادر الثانوية في بقية الموضوعات.

**الكلاعي:**

أبو الربيع سليمان بن موسى (٥٦٥ - ٦٣٤ هـ)، محدث حافظ ثقة، أندلسي، عاش في عصر الموحدين (٥١٥ - ٦٦٨ هـ) في مدينة بلنسية، حيث أثر ازدهار العلم فيها على توجهه نحو الطلب ثم التأليف، ودفعه الصراع بين المسلمين والنصارى في الأندلس إلى المشاركة في أحداث الجهاد. وقد استشهد في معركة قريب بلنسية، وهو في السبعين من العمر حاملاً لراية المسلمين.

وقد تولى الكلاعي القضاء في بلنسية، وهو فقيه مالكي، وعرف سجله القضائي بالعدل والفضل والسيرة الحميدة، كما تولى الإمامة والخطابة في جامع بلنسية. وتدل عناوين مؤلفاته، وهي تسعة كتب في الحديث، وستة في علم الرجال و التراجم، وعشرة في الأدب (الرسائل والخطب و الشعر). وكتاب (المغازي) على طبيعة ثقافته، فهو يجمع بين الحديث والتأريخ والأدب، وبرغم توليه القضاء فإنه لم يؤلف في الفقه والفتاوى وأدب القضاء.

(١) طلال بن سعود الدعجاني: مقدمته للغزوات الضامنة ص ٣١٠٣.
(٢) المصدر السابق ٣١٠٥.

إن الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا هو المغازي، الذي تناول فيه السيرة وعصر الخلافة الراشدة إلى نهاية خلافة عثمان رضي الله عنه. وقد أفاد في كتابه من تهذيب ابن هشام لمغازي محمد بن إسحاق المطلبي (ت ١٥١ هـ)[١]، وأهمل كتاب المغازي للواقدي مع اطلاعه عليه[٢]، «ولكني رأيته كثيراً مايجري مع ابن إسحاق، فاستغنيت عنه به لفضل فصاحة ابن إسحاق». وقد عمد إلى تلخيص رواية ابن إسحاق وتخليصها من اللغات وكثير من الأنساب والأشعار[٣]. وأفاد في الفتوح من كتاب الردة والفتوح لسيف بن عمر التميمي (ت ١٨٠ هـ)، ومن كتاب لأبي عثمان سعيد بن الفضل (توفي أواخر القرن الثاني)، وكتاب فتوح الشام لأبي إسماعيل محمد بن عبدالله الأزدي البصري (توفي في القرن الثاني الهجري) وكتاب محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، وعلي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥ هـ)، والتأريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ)، وكتاب أخبار المدينة للزبير ابن بكار (ت ٢٥٦ هـ) وتأريخ الطبري (ت ٣١٠ هـ)[٤]. وصرح بأنه ينتحل من كتاب شيخه أبي القاسم بن حبيش المسمى بـ (الغزوات الضامنة)[٥].

وليس من منهجه النقل الحرفي من المصادر، بل كثيراً مايتصرف في الروايات، من حذف وربط وتهذيب وتلخيص وتقريب، وقد وضح منهجه في التأليف بما يوفر على الباحث الاستقراء للوصول إليه. وكتابه أسهم بشكل كبير في حفظ روايات متعددة، ونقول مهمة، ورسائل عظيمة من الخليفة إلى أمراء الأجناد، ومنهم إلى الخليفة قد لا نجدها في مصدر آخر[٦].

---

(١) الكلاعي: مقدمة الاكتفا لوحة ١.
(٢) المصدر السابق لوحة ٢.
(٣) الكلاعي: الاكتفا لوحة ٠٤
(٤) جمال محمد صادق القاضي: فتوح الشام من كتاب الاكتفا ١٤٢، ١٥٠، ١٥٣.
(٥) الكلاعي: مقدمة الاكتفا لوحة ٤.
(٦) خورشيد أحمد: تأريخ الردة ١١.

**المحب الطبري (ت ٦٩٤هـ):**

وكتابه (الرياض النضرة في مناقب العشرة) اعتمد فيه على بعض المصادر المفقودة: كالسيرة للملائي، وحذف أسانيد الروايات، وقدم قائمة جيدة بمصادر في بداية كتابه، ولاتقدم روايات كتابه إضافة علمية على المصادر الأولية التي بين أيدينا[١].

**محمد بن يحيى الأشعري المالكي - ابن بكر - (ت ٧٤١هـ):**

وكتابه (التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان)، وهذا الكتاب يكاد أن يكون ملخصاً لروايات سيف بن عمر التميمي ومعظمها في تأريخ الطبري، ولكن المؤلف يُشعر بأنه يستقي من كتاب سيف مباشرة، فلعله اطلع عليه[٢].

**ابن كثير (ت ٧٧٨هـ):**

يُعدُّ كتاب البداية والنهاية لابن كثير موسوعة تأريخية شاملة، أرَّخ فيها لبدء الخليقة وتأريخ الأنبياء وتأريخ العرب قبل الإسلام، كما أرَّخ للسيرة النبوية بتفصيل كبير، معتمداً على سيرة ابن هشام عن البكائي وعدد آخر من رواة السيرة عن ابن إسحاق، مثل يونس بن بكير (بواسطة البيهقي وابن عساكر)، الذي له زيادات على سيرة ابن إسحاق التي يرويها، ويحيى بن سعيد الأموي (بواسطة مغازي ابنه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي)، وسلمة بن الفضل (بواسطة الطبري)[٣].

---

(١) محمد بن عبدالله الغبان: فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ص ٢٠ (رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بإشراف أكرم العمري).
(٢) المصدر السابق ص ٢١.
(٣) شمس الله محمد صديق: منهج ابن كثير وموارده. ٣٩٨.

وبذلك تمكن ابن كثير من رسم صورة لأحداث السيرة النبوية أوسع نطاقاً من سيرة ابن هشام، بالإضافة إلى ملحوظاته النقدية المهمة على أسانيد ومتون الروايات، مما يجعله في طليعة الآخذين بالمنهج النقدي التأريخي..

وأما في عصر الراشدين فقد اعتمد في الأساس على تأريخ الطبري، وأضاف إليه في مادة التراجم من تأريخ الإسلام للحافظ الذهبي وخاصة في الوفيات.

إن الأهمية الحقيقية لهذا المصدر التأريخي في تأريخ صدر الإسلام ترجع إلى سعة نطاقه وظهور بدايات النقد التأريخي فيه أكثر من حفظه لنصوص تأريخية أولية، فمصادر ابن كثير في هذه الحقبة وما سبقها محدودة جدّاً، وهي مطبوعة حيث اعتمد على تأريخ ابن عساكر ودلائل النبوة للبيهقي والطبري وابن هشام في نقل روايات قدامى الإخباريين والمحدِّثين، مثل عروة بن الزبير والزهري وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأبي معشر السندي والواقدي وسليمان بن طرخان وعلي بن محمد المدائني وأبي مخنف وعوانة بن الحكم وخليفة بن خياط ومحمد بن سعد ويعقوب بن سفيان، وبذلك ينبغي أن يعد مصدراً ثانويّاً في دراسة بدء الخليقة وتأريخ الأنبياء وعصر السيرة والراشدين، حيث إن مصادره التي اعتمدها مطبوعة، ولكنه يبقى مصدراً بديلاً لما فقد، وهو كتاب صفين لابن ديزيل، وكتاب مغازي سعيد بن يحيى الأموي، حيث يحتفظ ابن كثير بعدد من الروايات عن هذين الكتابين (٦٦ نصّاً من مغازي سعيد الأموي).

أما في علم الرجال ونقد الأسانيد فقد اعتمد على كتاب له سماه (التكميل في الثقات والضعفاء والمجاهيل)، وهو يعتمد فيه أساساً على تهذيب الكمال لشيخه المزي، وميزان الاعتدال لشيخه الحافظ الذهبي، مع زيادات التقطها من مصادر أخرى.

ويحتمل أن الأحاديث التي أوردها في كتابه (البداية والنهاية) مقدماً فيها مسند أحمد فالصحيحين، ثم بقية مصادر الحديث، اعتمد فيها على كتابه الضخم

(جامع المسانيد)، كما أحال على كتابه (الأحكام الكبرى)، حيث فصل فيه النقد الحديثي.

ويبدو أن ابن كثير كان يصنف عدة كتب في وقت واحد، يساعده على ذلك القدر الكبير المشترك بينها من الروايات. ولاشك أن مصادره المحدودة التي اطلع عليها زوَّدته بمادة المصادر الأولية الوفيرة، التي تربو على مئتي مصنف.

**الذهبي:**

وكتابه (تأريخ الإسلام - عصر الخلفاء الراشدين - )، وهو يُعدُّ مصدراً ثانويّاً بالنسبة للعديد من المؤلفات التي وصلت إلينا، والتي اقتبس منها مثل سيرة ابن هشام، وطبقات ابن سعد، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، ومسند أحمد، وتأريخ خليفة بن خياط وطبقاته، ومغازي الواقدي، وتأريخ الطبري، في حين يرتقي إلى مصدر بديل عندما ينقل من مؤلفات مفقودة، مثل مغازي عروة، ومغازي ابن شهاب الزهري (راويه الموقري)، ومغازي موسى بن عقبة، وكتب علي بن محمد المدائني، والردة والفتوح لسيف بن عمر التميمي، وكتب هشام ابن الكلبي، وتأريخ نيسابور للحاكم، وهو يسوق الروايات من المصنفات التي تملك حق روايتها بالسماع أو بالإجازة، ويذكر أسانيد مؤلفيها إلى أعلى الرواية (شاهد العيان من الصحابة والتابعين)، وأحياناً يختصر أسانيدهم، فيحذف أولها ويذكر أعلاها فقط، أما سند الذهبي إلى مصنف الكتاب فهو يحذفه للاختصار.. وقد رتب الذهبي كتابه على السنين، فيسوق أحداث السنة، ثم يترجم لعدد من الصحابة الذين توفوا في تلك السنة.

## ٢ - كتب الحديث:

توجد مجموعتان مهمتان من كتب الحديث، الأولى مرتبة على الموضوعات، والثانية مرتبة على مسانيد الصحابة.

وتضم المجموعتان أحاديث بأسانيد المصنفين إلى النبي ﷺ، وتتناول العقيدة والشريعة و الآداب و الفضائل و الرقائق، وموضوعات أخرى، منها أخبار تأريخية متناثرة، لكنها تتركز عادة في كتاب المغازي في العديد من المصنفات الحديثية المرتبة على الموضوعات، في حين أن روايات عصر الخلافة الراشدة تكون متفرقة في كتب وأبواب عديدة، منها فضائل الصحابة والفتن والجهاد وقصة الشورى... وبرغم الاقتضاب الذي تتسم به معظم الروايات الحديثية، لكنها أحيانا تقدم تفصيلات دقيقة، كما أنها حظيت بمجهودات نقدية رائعة، وخاصة في صحيحي البخاري ومسلم، وبدرجة أدنى في صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وبقية الكتب الستة، التي حظيت بانتقاء وتدقيق دون الاقتصار على الصحيح، وهي سنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجة، ثم سنن الدارمي والدارقطني وسعيد بن منصور والبيهقي، وكذلك مستخرج أبي عوانة وأبي نعيم والإسماعيلي والبرقاني. وأما مجموعة المسانيد الحديثية فيتقدمها مسند الإمام أحمد بن حنبل في قدمه وسعته وعنايته بأخبار عصر الخلافة الراشدة، ثم مسانيد إسحاق بن راهويه والبزار والطيالسي. ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية معجم الطبراني الكبير ومصنفي عبدالرزاق بن همام الصنعاني وابن أبي شيبة. فأما «المصنف» لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ) فهو جامع كبير، أسانيده عالية، وتتركز الأخبار التأريخية في «كتاب المغازي» منه[١]، وأما أخبار عصر الراشدين فهي منثورة. وأما «كتاب المصنف

(١) انظر: المجلد الخامس ٣١٣ - ٤٩٢.

في الأحاديث والآثار» لابن أبي شيبة: أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، وهو محدث حافظ ثقة[١]، فيضم ٣٧٩٤٣ حديثاً وأثراً، وهو مرتب على الأبواب الفقهية، ويضم الصحيح والحسن والضعيف والواهي، وقد بلغت نسبة الصحيح من الروايات التي تتعرض للحياة المالية في خلافة عمر رضي الله عنه ٢٣٪ من مجموع الروايات البالغ عددها ١٥٠ رواية[٢]. ورواياته مسندة، وأكثر رجاله من رجال الكتب الستة[٣]، وتتركز مادة المصنف التأريخية في كتاب التأريخ، والجمل، وصفين، والخوارج، والمغازي.

ومن الحق ذكر كتاب (فتح الباري شرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، وهو مؤلف كبير يقع في ثمانية آلاف ومئة وست وخمسين صفحة (٨١٥٦ صفحة)، رتبه ابن حجر - وفق ترتيب صحيح البخاري - على أبواب الفقه، ولذلك فإن مادته التأريخية متناثرة، لايمكن تقويمها ومعرفة أهميتها إلا بجمعها وترتيبها على أساس تأريخي، وقد نهض بهذه المهمة اثنان من الباحثين[٤]. وتظهر الدراستان النطاق الواسع للمادة التأريخية في فتح الباري، وتذلل المراجعة بالفهارس المفصلة، وتكشف عن المكتبة التراثية الهائلة التي استقى منها ابن حجر معلوماته[٥]، وهي كتب حديث وتفسير وفقه وتأريخ ورجال ونسب وأخبار وأدب، وغالباً ما يحيل على أسماء المؤلفين

(١) ابن حجر: تقريب التهذيب ١: ٤٤٥.
(٢) عبدالسلام محسن آل عيسى: النواحي المالية في خلافة عمر ص ٣١.
(٣) عبدالحميد علي ناصر: خلافة علي بن أبي طالب ص ١١ (رسالة ماجستير بإشراف أكرم العمري).
(٤) يحيى بن إبراهيم اليحيى: الروايات التأريخية في فتح الباري - الخلافة الراشدة والدولة الأموية - جمع ودراسة (أطروحة دكتوراه من الجامعة الإسلامية سنة ١٤١١ هـ بإشراف أكرم العمري). ومحمد الأمين الشنقيطي: السيرة النبوية في فتح الباري (أطروحة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٣ هـ بإشراف أكرم العمري).
(٥) يحيى إبراهيم اليحيى: الروايات التأريخية في (فتح الباري ص ٣٤ - ١٠٦).

دون ذكر عناوين كتبهم، ونادراً ما يحيل على المؤلفين وكتبهم[١]. وقد يقتبس من المصادر اقتباساً حرفياً، وقد ينقل بالمعنى، وقد يختصر الروايات. وأهميته كبيرة في حل إشكالات النصوص بمحاولة الجمع بينها، فإن تعذر فإنه يقوم بالترجيح، وكذلك تتجلى أهميته في حكم ابن حجر على الروايات تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، وفي تعقيباته المتنوعة على المصنفين الذين ينقل عن مصنفاتهم.

ولاشك أن بعض المؤلفات التي تسوق روايات ذات طبيعة فقهية تقدم معلومات مهمة عن النظم الإسلامية المالية والإدارية في عصر الخلافة الراشدة، ويتقدمها كتاب (الأموال) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، وهو أهم مصدر يتناول النظام المالي في تأريخ صدر الإسلام، حيث تناول أصناف المال من الغنائم والصفايا والفيء ومعاملة المناطق المفتوحة والمصالحة والعطاء والأقطاع والخمس والزكاة، وقد ذكر أسانيد الروايات.

ويرى عبدالله بن جعفر بن درستويه أن كتاب الأموال «من أحسن ماصنف في الفقه وأجوده»، كما يرى أن أبا عبيد «عمد إلى مذهب مالك والشافعي فتقلد أكثر ذلك»[٢]. ولكن للطبري وابن سريج رأياً آخر، فقد سئلا عن كتب الفقه لأبي عبيد، فقالا: «ليس بشيء، أما ترى كتابه في الأموال - وهو أحسن كتبه - كيف بني على غير أصل، واحتج بغير صحيح»، ثم قالا: «ليس هؤلاء لهذا، بالحري أن تصح لهما اللغة، فإذا أردت الفقه، فكتب الشافعي وداود ونظرائهما»[٣].

وقد بلغت نسبة الروايات الصحيحة والحسنة إلى مجموع الروايات المتعلقة بالحياة الاقتصادية في خلافة عمر رضي الله عنه ٣٥٪[٤].

(١) المصدر السابق ص ١٨.
(٢) الخطيب: تأريخ بغداد ١٢: ٤٠٥.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٣: ١٠٢، ١٠٣.
(٤) عبدالسلام محسن آل عيسى: النواحي المالية في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص ٢٦ (أطروحة ماجستير بإشراف أكرم العمري).

والكتاب الآخر الذي تجدر الإشارة إليه هو (شرح معاني الآثار) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي (ت ٣٢١ هـ)، حيث يوضح بعض السوابق الفقهية في الخلافة الراشدة.

إن هذه المصادر الأولية تقدم الروايات الأصيلة عن عصر الخلافة الراشدة، ولاشك أن ثمة مصادر ثانوية تردد صدى المصادر الأولية، ولا تكاد تقدم معلومات إضافية عن ذلك العصر، وإن بدت غنية بمعلومات عن عصور أخرى، مثل (الكامل في التأريخ) لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)، و(البداية والنهاية) لابن كثير.

لكن ثمة مصدر متأخر هو (تأريخ الإسلام) للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) يستحق التنويه بسبب نقله عن عدد من المصادر الأولية المفقودة، فصار مصدراً بديلاً عنها، كما أنه يعنى بالحكم على عدد كبير من الروايات تصحيحاً وتضعيفاً، والذهبي ناقد كبير، ولرأيه أهمية فائقة، فإنه – كما قيل – من أهل الاستقراء التام. وقد آثر الذهبي أن يسوق الأسانيد المعلقة، مكتفيا بأسانيد تتألف من راوٍ واحد إلى خمسة من الرواة، وتبدأ عادة بمصنف أو عالم معروف مثل عروة والزهري والوليد بن مسلم الدمشقي وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وهشام بن عروة بن الزبير ومحمد بن عمر الواقدي وخليفة بن خياط ومحمد بن جرير الطبري. ولم يقتصر في نقله عن كتب التأريخ والأخبار والسير، بل نقل عن الكتب الستة وغيرها من مدونات الحديث.

ويبدو للوهلة الأولى أن الذهبي ينقل من المصنفات الأولية وجادة، ولكن المدقق يتوقع أن يكون الذهبي قد ملك حق رواية الكثير من تلك المصنفات بالسماع، أو الإجازة.

## ٣ - كتب علم الرجال:

إن كتب علم الرجال تقدم تراجم لرواة الحديث، ومنهم الصحابة رضوان الله عليهم، الذين يمثلون جيل عصر السيرة والخلافة الراشدة، فهم الذين صنعوا البطولات التأريخية، وحققوا الأمجاد التي تمثلت في وحدة الأمة وتربيتها وفق مفاهيم واضحة، وتنظيمها سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً. ولاشك أن كتب معرفة الصحابة - أحد فروع علم الرجال - من أهم المصادر التي ترفدنا بمعلومات عن الصحابة.

ويقف كتاب (فضائل الصحابة) لأحمد بن حنبل، (ومعرفة الصحابة) لأبي نعيم، وكتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) للحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة هذا النمط من المصنفات. فأما (فضائل الصحابة) لأحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) ففيه تراجم حافلة للخلفاء الراشدين «فقد بلغ مجموع الروايات المتعلقة بأبي بكر الصديق رضي الله عنه نحو خمس مئة رواية، شملت معلومات متفرقة عنه من الجاهلية إلى الوفاة، وأكثر من نصفها حول فضائله ومناقبه»[(١)]. ومعظم روايات الكتاب صحيحة وفق مقاييس المحدِّثين، وتقل نسبة الصحيح في زيادات عبدالله بن أحمد بن حنبل، ويغلب الضعف على زيادات القطيعي[(٢)].

وأما (معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصبهاني (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ) فهو من أهم كتب معرفة الصحابة، فقد «تهيأ لأبي نعيم من لقي الكبار ما لم يقع لحافظ»[(٣)]، وكان حافظاً ضابطاً عالي الأسانيد، عالماً بالحديث وطرقه، واسع

(١) عبدالعزيز سليمان المقبل: خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه - دراسة نقدية للروايات باستثناء حروب الردة - ص ١٦ (رسالة ماجستير بإشراف أكرم العمري).
(٢) وصي الله محمد عباس: مقدمة فضائل الصحابة ١: ٤١.
(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٣: ١٠٩٣.

الرواية، كثير المشايخ، كثير المصنفات[١]، أحصى له باحث معاصر ١٠٢ شيخ و٥٨ تلميذاً ومئة كتاب ورسالة[٢].

ومن مزايا الكتاب أن أبا نعيم ساق الروايات بأسانيدها الكاملة، مما يهيئ للنقاد العارفين فرصة الحكم عليها سنداً ومتناً.

ومن مزاياه الحديثية أيضاً إكثاره ذكر الأحاديث وعللها، وقد انتقده ابن كثير لهذا السبب، ولأنه لا يطيل نسب الشخص وأخباره وأحواله[٣]. فابن كثير ينظر إليه من زاوية المؤرخ وليس المحدث، برغم أن أبا نعيم صرح بأنه اقتصر على حديث أو حديثين أو أكثر من جملة مرويات الصحابة، ولم يسق كل ماعنده عنهم، وقد أخَّر تراجم من لم يقع له حديث عنده[٤].

أما بقية المصنفات في علم الرجال، وخاصة كتب الجرح والتعديل فإنها تمدنا بمعلومات دقيقة عن أحوال الرواة الذين وصلت إلينا أخبار عصر الخلافة الراشدة عن طريقهم، فتميزهم بذكر أسمائهم ونسبهم ونسبتهم، وتكشف عن المتشابه من الأسماء، وتوضح مكانتهم في العلم وحالهم من التوثيق والتضعيف، وعلاقاتهم العلمية بشيوخهم وتلاميذهم، مما يوضح الاتصال أو الانقطاع في أسانيد الروايات، وكل هذه المعلومات تخدم نقد أسانيد الروايات، كما أنها تبين اتجاهاتهم العقدية والسياسية، مما يتيح الفرصة للناقد المعاصر، ليعرف مدى تأثير اتجاهات الراوي على وجهة الرواية صياغة ومحتوى.

---

(١) محمد راضي عثمان: مقدمته لمعرفة الصحابة لأبي نعيم ١: ١٧، وابن كثير: البداية والنهاية ١٢: ٤٥.

(٢) محمد راضي عثمان: مقدمته لمعرفة الصحابة لأبي نعيم ١: ٣٠ - ٥٥ ولم يبين أهمية الكتاب وموارد أبي نعيم فيه.

(٣) ابن الأثير: أسد الغابة ١: ٥.

(٤) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، وأكرم العمري: بحوث في تأريخ السنة المشرفة ٧١ - ٧٢.

ومن هنا يتبين مدى فائدة هذه المكتبة الرجالية في نقد المادة التأريخية، فضلاً عن إمدادنا بمعلومات تأريخية جديدة.

ويصعب الكلام عن هذه المؤلفات بالتفصيل لكثرتها، ولكن من المهم الإلماح إلى كتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر، ففيه خلاصة الأحكام على الرواة، وإلى أصله (تهذيب التهذيب) لابن حجر ففيه تفاصيل كثيرة، وإلى أصله (تهذيب الكمال) للحافظ المزي، حيث يمتاز بطول قوائم الشيوخ والتلاميذ وحسن ترتيبهم، وحرفية النقل عن المصادر الأولية.

وتقترب التراجم من الكمال أكثر عندما نضيف كتاب (إكمال تهذيب الكمال) للحافظ مغلطاي، فإنه يكمل الروايات التي أهملها المزي أو لم يقف عليها، ومغلطاي واسع الاطلاع على المصادر الأولية، ومما يكمل المعلومات عن الرواة، ومن أراد الوقوف على المصادر الأولية في علم الرجال، فربما وجد ضالته في الدراسات المعاصرة المتخصصة[1]. ولابد لمن أراد أن يمارس نقد الروايات على طريقة المحدِّثين من دراسة كتب مصطلح الحديث، وخاصة علم الجرح والتعديل، وقواعد الجمع والترجيح عند التعارض.

كتاب (ميزان الاعتدال) للحافظ الذهبي، و(لسان الميزان) للحافظ ابن حجر، وهما كتابان متخصصان بالضعفاء من الرواة، ولكن لاينبغي أن نحكم بالضعف على جميع أصحاب التراجم فيهما، لوجود رواة تكلم فيهم النقاد بالتضعيف، فأوردهم الذهبي في الميزان ثم دافع عنهم، وانتهى إلى توثيقهم.

وثمة رواة لا نجدهم في هذه المصنفات، فلابد من التفتيش عنهم في كتب أخرى، مثل (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(الثقات) لابن حبان،

(١) راجع أكرم العمري: بحوث في تأريخ السنة المشرفة.

و(تعجيل المنفعة) لابن حجر. وثمة رواة في القرن الرابع الهجري نحتاج إلى مراجعة تراجمهم في (تأريخ بغداد) للخطيب.

وأما المتأخرون من رواة القرن الخامس والسادس فقد لا تشتد الحاجة إلى معرفة أحوالهم من الجرح والتعديل بالنسبة لمروياتهم عن عصر الخلافة الراشدة، إذ غالباً مايتحملون من مصنفات معروفة، وتحقيق الرواية يتم اعتباراً من مؤلف الكتاب إلى أعلى السند، إذا تم التحقق من صحة الأصول الخطية.

ومن أجمع كتب معرفة الصحابة التي ألفت في القرون اللاحقة واشتهرت واعتمدها الناس كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، وكتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). فأما كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري فيقع في خمس مجلدات، وقد جمع فيه مؤلفه بين كتب معرفة الصحابة لابن منده وأبي نعيم الأصبهاني وأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني وابن عبدالبر، ويذكر عادة من خرَّج الترجمة من أصحاب الكتب الأربعة المذكورة برموز شرحها في مقدمة كتابه، وقد ذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وماتدعو الحاجة إليه، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة، بل أضاف إليها موادا من كتب أخرى، عدَّد بعضها في مقدمة كتابه، كما استدرك عليهم بعض الأغلاط. ومع ذلك فقد انتقد ابن حجر كتابه، فقال: «إنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابيّاً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم»[1]. واهتم ابن الأثير بذكر الأنساب والأخبار ومايعرف بالصحابي أكثر من ذكر الأحاديث وعللها وطرقها، لأنه يرى أن ذلك بكتب الحديث أشبه، وقد رتب

(١) ابن حجر: الإصابة ١: ٤.

التراجم على حروف المعجم بصورة دقيقة مما ييسر الكشف عن الأسماء، ويبدأ بذكر الأسماء ثم الكنى ثم النساء[١].

وأما كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر فهو من أجمع كتب معرفة الصحابة، استخلص مؤلفه مادته من كتب معرفة الصحابة التي ألفت قبله وعددها كبير جدّاً، كما أفاد من كتب الجرح والتعديل وتواريخ المدن المحلية وكتب ضبط الأسماء وكتب الحديث والتفسير والرقائق، وأفاد من كتب الأنساب والأخبار واللغة والأدب. ومعظم اقتباساته عن هذه الكتب مباشرة، مما يدل على اطلاعه عليها وإفادته منها.

ويقع الكتاب في أربع مجلدات، منها المجلدات الثلاثة الأولى في تراجم من عرفوا بأسمائهم، ويبلغ عدد التراجم ٩٤٧٧ ترجمة، أما المجلدة الرابعة فتناول فيها من عرفوا بكناهم، وبلغ عددهم ١٢٦٨ علماً، كما تناول فيه تراجم النساء وبلغ عددهن ١٥٢٢ امرأة، بدأ بمن عرفن بالأسماء، ثم بمن عرفن بالكنى. فيكون عدد تراجم الكتاب ١٢٢٦٧ ترجمة، وليس كل من ذكرهم ممن ثبتت صحبتهم، حيث بين في مقدمة كتابه أنه ذكر فيه أربعة أقسام، القسم الأول من وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. والقسم الثاني فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ﷺ ومات وهم دون سن التمييز... لغلبة الظن على أنه ﷺ رآهم. والقسم الثالث فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عليه من المخضرمين، الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق. والقسم الرابع فيمن ذكر في الكتب المتقدمة

(١) ابن الأثير: أسد الغابة ١: ٦٠٤.

أنه صحابي على سبيل الوهم والغلط وبيان ذلك. وقد رتب ابن حجر تراجمه على حروف المعجم مبتدئاً في كل حرف بالقسم الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع.

ويذكر في الترجمة عادة من خرج حديث الصحابي (صاحب الترجمة) من أصحاب السنن وغيرهم من المصنفين في الحديث. ويهتم بالتعريف بنسب الصحابي، ويذكر نموذجاً أو أكثر من حديثه، وربما ساق بعض أخبار الصحابي في الغزوات أو الحوادث المهمة، ويسجل وقت وفاته إذا عرفت.

ولاشك أن ابن حجر بإفادته من ملاحظات واستدراكات سابقيه من المصنفين وبإضافاته المهمة وتنبيهاته الدقيقة ضمَّن كتابه فوائد جليلة، لا تتوافر في كتب معرفة الصحابة الأخرى، وإن كان لها فضل السبق والتمهيد له.

**المراجع الحديثة:**

إن أهم المراجع الحديثة التي أفدت منها في أبواب الكتاب المتعلقة بشخصية الخلفاء والفتن الداخلية والاقتصاد هي الأطروحات والرسائل الجامعية، التي أشرفت عليها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والتي التزمت منهج النقد عند المحدِّثين في نقد الروايات التأريخية، وهي تمثل عملاً رائعاً ورائداً في هذا الميدان المهم، وآمل أن يخرج إلى النور في أقرب وقت. وهذه الرسائل هي (خلافة أبي بكر الصديق) لعبدالعزيز المقبل، و(النواحي المالية في خلافة عمر ابن الخطاب) لعبدالسلام محسن آل عيسى، و(خلافة عثمان بن عفان) لمحمد ابن محمد علي العواجي، و(فتنة مقتل عثمان بن عفان) لمحمد عبدالله الغبان، و(خلافة علي بن أبي طالب) لعبدالحميد بن علي ناصر فقيهي، وجميعهم محاضرون في الجامعة الإسلامية بالمدينة، (والروايات التأريخية في فتح البارى – عصر الخلافة الراشدة) للدكتور يحيى إبراهيم اليحيى، وقد أنجزت هذه الرسائل والأطروحات خلال ١٤٠٨ – ١٤١٢هـ.

أما في بقية أبواب الكتاب فقد اعتمدت على محاضراتي التي كنت قد ألقيتها على طلبة كلية الآداب بجامعة بغداد ما بين سنة ١٩٦٧ - ١٩٧٦ م، وذلك بعد أن نقحتها وأضفت إليها من المصادر القديمة والمراجع الحديثة التي نشرت بعد كتابتها الأولى.

obeikandl.com